مدفع الشرق الأوسط الكبير

الدرع الأمريكي بمواجهة القذيفة الإيرانية

سعدون محسن ضمد*

في ثلاثة خطابات متعاقبة جاءت بعد وقف إطلاق النار في لبنان، فسرت جبهة (حزب الله إيران سوريا) انتصارها على إسرائيل. إذ ظهر نصر الله على شاشات التلفزة، ثم تلا ظهوره ظهور كل من نجاد والأسد، في مشاهد متشابهة مع بعضها. وإذا كان التعاقب في الظهور مصادفة فإن شكل ومضمون مشاهد الظهور الثلاثة لا يوحي بالمصادفة بل لا يترك لها مجالا.

ومع إن نصر الله كان معنياً بالداخل اللبناني، وتثبيت ولاء الشارع وعدم إنزعاجه من الخسائر. ومع أن خطاب كل من سوريا وإيران كان موجهاً لجبهة (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل) إلا أن ملامح ترابط الخطابات مع بعضها كان واضحاً، الأمر الذي يوحي بتشكيل جبهة من هذه الأطراف الثلاثة.

ومن قراءة الخطابات الثلاثة نكتشف أن هناك ملامح يمكن الإشارة إليها تخص مرحلة ما بعد انتصار حزب الله على إسرائيل:

أولاً: تحويل ظاهرة القتال بين الجماعات المسلحة من جهة والدول العظمى من جهة أخرى، من كونها ظاهرة طارئة (متخفية ومطاردة) كنموذج بن لادن، إلى كونها واقعاً ثابتاً ورقماً كبيراً على السياسة الدولية أن تذعن لمتغيراته وتقبل باشتراطاته، كنموذج حزب الله غير المتخفي والمدعوم علنا من عدة دول.

ثانياً: فشل استراتيجية الضغط التي تسعى من خلالها أمريكا لاحتواء دول الشرق الأوسط. الأمر الذي اضطر تلك الدول للبحث عن متنفس عن هذا الضغط، كما حصل بالنسبة لإيران التي جربت لي الذراع الأمريكي، ونجحت، ما أوقع أمريكا بمأزق التحول من المتحكم بالواقع الدولي إلى المحكوم به.

إن إفراز الواقع السياسي / الاجتماعي الإيراني لنموذج نجاد أوضح بما لا يقبل الشك بأن منطق القوة الذي استخدمته أمريكا في سياستها في العالم بصورة عامة والشرق الأوسط بصورة خاصة منطق طفولي نزق، لا يوصل منتهجيه لغير الخسارة. فهاهي إيران تسعى لمعادلة كفة القوة الأمريكية بقوة مضادة تحاول أن تجمع من خلالها موارد الشرق الأوسط (قواه الاقتصادية والسياسية والعسكرية) في مدفع واحد ثم تتوجه به لقلب امريكا. إيران تعمل على ذلك منذ زمن وهي تنجح به لحد ما، وفي حركتين أخيرتين لنجاد ظهر من خلالهما مدى إنجرار إيران لمنطق القوة واقتناع سياسييها وعسكرييها به. الحركة الأولى هي تصريحاته التي أدلى بها لشبكة أمريكية والتي صرح من خلالها بأحقية لبنان ممثلاً بحزب الله في الدفاع عن نفسه، وهذه لهجة أمريكية ترشح عن عقل يعمل بمنطق القوة، المنطق الذي يتجاهل كل ما لا يقع في مصلحته، أمريكا تدافع عن حق إسرائيل فقط وتتجاهل الحقين الفلسطيني واللبناني، إيران بدأت تنتهج المبدأ نفسه، فتدافع عن حق لبنان فقط وتتجاهل الحق الإسرائيلي. هذا نوع من أنواع الإنجرار والمماهاة.

من جهة أخرى وفي حركة ثانية يظهر نجاد على منصة يجتمع تحتها جمع هائل من مؤيديه ليقول بأن شعوب الشرق الأوسط تبحث عن حريتها من الاستعباد (الأمريكي البريطاني). في هذه الحركة ملامح تصدر إيران لقوة تحاول أن تصنعها من الشرق أوسطيين. وهي بهذا تتماهى أيضاً مع المنطق الطفولي الأمريكي.

سوريا اندرجت في هذا المنطق وايضاً لبنان، العراق ما يزال على حافة الدخول أو عدم الدخول، الأمر الذي يبرر القول بإمكانية تحول إيران (لمدفع) شرق أوسطي كبير ومخيف يتقاسم مع أمريكا مجموعة القذائف التي ستجهز على عالمنا المعاصر.

ثالثاً: المفردة الثالثة التي أفرزتها سياسة القوة التي تنتهجها أمريكا هي صعود القوى الدينية أو المتمثلة بالمؤسسات الدينية لسطح المواجهة في الصراع (السياسي / العسكري) وأخذها المبادرة مع جميع القوى والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي حول المؤسسات الدينية لقوى ضغط هائلة، ما جعل أجندة هذه المؤسسات مفروضة على أجندة القوى الاجتماعية الأخرى. وهذا الأمر بحد ذاته كفيل بإيقاف عجلة الارتقاء الحضاري التي تحاول هذه المجتمعات لاهثة الإسراع بها وتعميقها.

حزب الله الآن قوة هائلة في الوسط الشيعي العالمي، تنظيم القاعدة قوة مقابلة في الوسط السني العالمي، وهاتان القوتان ستعملان بشكل مباشر وغير مباشر على قمع إرادة التنوير والحداثة.

إن نجاح حزب الله الإسلامي في لبنان يوقع جميع العلمانيين والتنويريين الإسلاميين في العالم العربي والإسلامي بحرج شديد، فهذا النصر يسحب الشرعية الجماهيرية من خطابهم الإصلاحي الذي يحاول تكريس طابع قبول الآخر والحوار معه. وهنا لابد من الوقوف عند الاعتقاد السائد الذي يقول أن أمريكا تفصل الأحداث في العالم بحسب مقاسات مصالحها، فهذا الاعتقاد الذي أفرزه العقل العربي الغارق في رهاب المؤامرات، لم يستوعب إلى الآن بديهية أن التاريخ لا يمكن أن يواجه بأي قوة ومهما كانت مؤثرة، التاريخ عصي على التوجه والتأثير، وإذا كان ثمة تأثير يمكن تركه على حركة هذا التاريخ فهو تأثير طفيف جداً.

إذا كانت أمريكا هي التي فككت الاتحاد السوفيتي، فهل كانت نتيجة هذا التفكيك تقع في الصالح الأمريكي؟ هل كانت عملية إخلاء الساحة للغرماء الصغار –عصابات الإرهاب– من خلال قتل الغريم الأكبر انتصاراً لأمريكا أم هزيمة نكراء لها؟

لقد كاد أسامة بن لادن أن يتحول من عصابة إلى دولة، دولة طالبان، وكان يمكن حينها لأمريكا أن تقضي عليه لأنها تستطيع محاصرة الدول ومن ثم القضاء عليها، لكنها بدلاً من ذلك حولته إلى شظايا لا تعد ولا تحصى، منعته من أن يتحول لنموذج دولة فبقي نموذج عصابة وهكذا أصبح ينتشر في جميع بلاد الله ابتداء بالعراق وانتهاء ببريطانيا.

عندما أقول بأن التاريخ لا يوجه فأنا أقصد بأنه غير قابل لأن يتحول إلى لقمة قابلة للبلع من قبل فم واحد. لهذا السبب فأمريكا استطاعت أن تؤثر بالتاريخ من خلال حرب لبنان الأخيرة، لكنها لم تستطع أن تكسب ثمار هذا التأثير، وربما أن أعداءها هم الذين كسبوا هذه الثمار، هذه النتيجة تستحق التوقف عندها طويلاً.

إيران التي حاولت أمريكا أن تكرر معها عملية التفكيك التي جربتها مع السوفيت لا يبدو عليها إلى الآن أنها ماضية نحو الإنهيار، بل يظهر جلياً أنها أخذت تمسك بخيوط لعبة السياسة العالمية.

نجاد لا يشبه غورباتشوف أبداً. في العراق ثمة دليل آخر يثبت أن التاريخ لا يمكن التحكم بمعطياته. العراقيون الذين اشتركوا بالتخطيط لعراق ما بعد صدام يؤمنون بهذه النتيجة أكثر من غيرهم، وهم أعلم من غيرهم بقدرات أمريكا الحقيقية.

على هذا الأساس فإن أمريكا التي تزعم بأنها تعمل على محاصرة كل أشكال التطرف الديني سعياً منها لتجفيف منابع الإرهاب، لا تعلم بأنها تعطي هذا التطرف حقنا مقوية وباعثة للحياة. الآن أصبحت الجماهير العربية والإسلامية تؤمن أكثر بنموذج حسن نصر الله، والآن أصبحت جبهة الدول الغربية مفتوحة أكثر أمام هجمات بن لادن. الآن المدفع الشرق أوسطي أخذ يتشكل بسرعة، ومن جهة أخرى أصبح واضحاً أن الدرع الأمريكي صار بالياً لحد بعيد.

*كاتب وباحث عراقي - بغداد

من ترسانة ايران الدفاعية

منتصف الموت بتوقيت بغداد

علي عبد السادة

فيما كان بيكر بحاجة، إلى نظرة صغيرة من أبن صديقه الحميم بوش الاب، ليقول له "أفعل ذلك..أرحل إلى بغداد"، لم يكن المحرر في صحيفة "تكساس مونثلي"، وهو من نشر تعليق بيكر هذا قبل رحيله، يعرف ان بوش يثق بتصورات امين اسرار البيت الابيض، وانه عاد من بغداد بتصورات الخلاص من المأزق الذي يعانيه الصقور، الجمهوريون هناك. ذلك المحرر كان منشغلا بنشر احصائيات عدد الضحايا المدنيين في العراق، وقال:" لقد بلغ عددهم ٥٠٠٠٠ شخص"، وأخذ يفصل في أصنافهم، القتل الطائفي، المفخخات، رصاص المارينز، وانتشرت لافتات المعارضين في واشنطن تحمل الارقام ذاتها.

رايس، باتت تعاني، في تلك الاثناء، انقساماً في البيت الابيض حول "اللازم من تعاون للجنة التي يقودها بيكر في العراق" وقالت، لتخفف من حدة الامال المفرطة لدى الشارع الاميركي، خصوصا عوائل الجنود القتلى في العراق:" انه تمرين يهدف إلى حل مستقبلي".

الصورة في واشنطن، وبيكر مازال يحتفظ بنسخة من التقرير المهم الذي اعدته لجنته المسماة"مجموعة دراسة الوضع في العراق"، تبدو مزدحمة للغاية، وهي تعبر في اهم اشكالها عن الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين، الا ان معلومات، سمح بيكر بتسريبها للراي العام الامريكي، تقول:" أن صعوبة تحقيق السلام قد جرى الاستخفاف بها إلى حد كبير".

الصورة في العراق، اكثر كارثية مما يتوقع مهندسو البيت الابيض، ولايعقل أن "تمرينا"، من شأنه أن يوقف بكائياتنا عند حدها، ولا حاجة لنا بان نعرف معلومة جديدة، اكتشفها بيكر:" أن صعوبة تحقيق فرصة بقائنا على قيد الحياة...جرى الاستخفاف بها إلى حد كبير". ومن باب الهستيريا.. هل نمتلك الحق في افتراض "حلول بيكر" لنعتقد بانه يقول لبوش...

- العراقيون يجهزون أمواتهم ويصنعون لهم أكفانهم ويتركون في أيديهم وصاياهم.. ولا يدخرون بعد ذلك جهدا في صناعة مراثيهم ثم يعودون ليجهزوا أمواتا جدداً، مرة اخرى..
- العراقيون يضعون على صدورهم "باجات" لدخول هذا الزقاق فحسب، وان كنت غريبا عليك الوقوف في أول الشارع، ثم عليك إحضار الكفيل.
- العراقيون يعيشون، بضع "حياة" بفضل نزوة "الساعين إلى السلطة".
- لمَ يعد بالامكان ان يقترح العراقيون "وجودهم" أو أي حياة صالحة للتداول بين زحمة المتاجرين.. فرغت المقاهي والملاعب والاسواق والدور وامتلأت المقابر والمستشفيات والسجون؟
- أحرب اهلية، ام مقدمات تقطيع أجساد من أستثنته مفخخة السوق؟،
- هل نسحب الجنود..؟

او انه سيقول...

- الشرطة العراقية تمتلك كاشفات الالغام والمفخخات.. وجنودنا يقضون نهارات الصيف البغدادي على دجلة برفقة "مسكوفها" الشهير.
- الملثمون نزعوا اللثام، وبات الوضع مؤهلا لمغادرتنا..
- مجلس النواب تمكن في ظرف ايام من حل مشاكل الفقر والبطالة والكهرباء والماء والوقود و....، وأنصرف لصناعة الاقاليم.

هل يمكننا، جدلا، استنتاج حوارية افتراضية بين الرجلين..؟

بيكر: لقد فلحت في نصائحي لوالدك العزيز بوش قبل أربع عشرة سنة

بوش الابن: كم الساعة الان بتوقيتنا؟

بيكر: منتصف الموت بتوقيت بغداد..

هل بالامكان ان نقنع رجلا، خسر داره، وودع أبناءه إلى النجف، وفقد ساقه على رصيف المتجولين، ولم تشمله الشبكة الاجتماعية برعايتها، بأن رجلا أسمه بيكر يخبىء ملفا في درج مكتبه بواشنطن، يكمن فيه الحل؟

عذرا.. انها هذيانات مدينة تحترق، او على وشك...

الفيدرالية في ظل مؤتمر تطبيق الفيدرالية في العراق

ان عدم الالتزام بالدستور وخرقه مثل التراجع عن الفيدرالية أو الديمقراطية لن يحفظ للعراق اتحاده

المحامي هاتف الاعرجي

اول مظاهر سلطة القانون في العراق الجديد هو القوانين الجديدة. ووفقاً للدستور الجديد الذي عدل شكل الدولة من دولة بسيطة الى دولة مركبة- أي اتحادية- باقرار الفيدرالية التي تقوم على فكرة التحاور والمشاركة بصورة متواصلة بين الحكومات في الدولة الاتحادية لخدمة الإنسان.

الفيدرالية تعني المشاركة السياسية في المسؤوليات وفي توزيع الثروات بصورة عادلة تتناسب مع احتياجات السكان، ومدى الضرر الذي اصاب المناطق المتضررة أو المحرومة طبقاً للدستور الذي ينظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة أو حكومات الاقاليم، وبما يحقق التنمية السياسية والاقتصادية. ولايمكن ان يتم هذا في ظل حكم مركزي أو طبقاً للحزب الواحد.

ولاتعني الفيدرالية تقسيماً للأرض والشعب وسيادة الدولة، وانما هي اتحادية طوعية تقوم على المصالح المشتركة، وفي توسيع هذه المشاركة في صنع القرار وفقاً للمؤسسات الدستورية التي تبنى في ظل دستور دائم يقوم على الفصل بين السلطات وقواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتتكون من إقليمين أو أكثر يتحدان بالاختيار. وتتحدد الاختصاصات الاتحادية وسلطات الاقليم، أو الاقاليم في الدستور الاتحادي. والاتحادية بهذا المعنى افضل وسيلة لاشراك الجميع لاسيما في بلد متعدد القوميات ومتنوع في اتباع الديانات ومختلف في الاتجاهات الفكرية والحزبية مثل العراق.. (الدكتور منذر الفضل من محاضرة عن الفيدرالية وقضية كردستان القيت في معهد المشاريع الامريكية في واشنطن في ٥ تشرين الاول ٢٠٠٥).

وتعود اسباب انبعاث فكرة الفيدرالية الى اهمية القيم الديمقراطية واحترام حقوق القوميات وحقوق الإنسان وفشل انظمة الحكم الفردية المستبدة وللمتغيرات الاقتصادية والسياسية الجديدة والى المفهوم النسبي للسيادة التي صارت غير مطلقة للدول.

ومع الظروف الصعبة التي لازمت صياغة الدستور باعتراض البعض على الفيدرالية- لكن ما يمكن قوله -حسب رأي الدكتور الفضل الذي جاء فيه "وبقدر تعلق الامر بحقوق الشعب الكردي وكردستان فان الأسس التي تضمنها الدستور أول مرة يحصل الشعب الكردي على مثل هذه الحقوق التي يتمكنوا من الحصول عليها عبر كل تأريخ الدولة العراقية ودساتيرها المتعددة.. الا ان هناك تراجعات كثيرة ونقصاً كبيراً في ميدان حقوق المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني. ولم يتضمن الدستور في نصوصه حق الشعب الكردي في تقرير مصيره في مادة مستقلة بسبب اعتراضات من باقي الاطراف في اللجنة الدستورية والقيادات السياسية الاخرى. ومع ذلك فقد تضمن الدستور في ديباجته نصاً يمكن ان يفسر على انه اشارة الى حق تقرير المصير للكرد وضمانات اساسية لحقوق الشعب الكردي حيث ورد في الديباجة ما يلي: "ان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وارضاً وسيادة" وهذا يعني ان عدم الالتزام بهذا الدستور وخرقه أو انتهاك حقوق الكرد لن يحفظ للعراق اتحاده، ويمكن لبرلمان اقليم كردستان ان يحدد مصير الاقليم عندئذ .

السلطات الاتحادية

واذا نص الدستور، على ان جمهورية العراق اتحادية ذات نظام جمهوري ديمقراطي تعددي، فقد نص ايضاً وفي الباب الثالث على السلطات الاتحادية. وتتكون هذه السلطات من:

السلطة التشريعية الاتحادية وتتألف من مجلسين هما: مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، واذا كان مجلس الاتحاد سينظم بقانون، فان الدستور نظم بالتفصيل مجلس النواب، والذي يتكون من عدد من الاعضاء، بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة تراعى فيه تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي، وتكون مدة دورة المجلس اربع سنوات تقويمية بفصلين تشريعيين امدهما ثمانية اشهر. ويختص مجلس النواب بتشريع القوانين الاتحادية، ومقترحات القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات، وتعيين الدرجات الخاصة، ومحاسبة رئيس الجمهورية وغيرها من الاختصاصات.

اما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

والسلطة القضائية وتتألف من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا.

الهيئات المستقلة وتتكون من:

المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المفوضية العليا للانتخابات، هيئة النزاهة، هيئة فض منازعات الملكية، البنك المركزي العراقي، ديوان الرقابة المالية، هيئة الأعلام والاتصالات، ديوان الأوقاف، مؤسسة الشهداء، هيئة ضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، ليكون دورها في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات، وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم. وهيئة عامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية للتحقق من عدالة التوزيع للمنح والمساعدات والقروض الدولية، والتحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقسامها وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم أو المحافظات، هيئات مستقلة أخرى يمكن تأسيسها عند الحاجة.

اختصاصات السلطة الاتحادية المحددة حصراً

تختص السلطة الاتحادية الجديدة طبقاً للدستور في العراق الاتحادي بالاختصاصات التالية حصراً وهي:

- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسة الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية .
- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه.
- رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته.
- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان.
- تنظيم أمور الجنسية والتجنيس والإقامة وحق اللجوء السياسي.
- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.
- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.
- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه الى العراق وفق القوانين والأعراف الدولية.

ونصت المادة ١١٢ من الدستور، على ان كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم. والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم في حالة الخلاف بينهما.

ومن الجدير بالذكر ان المادة ١١ من الدستور نصت على الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطات الاقاليم مثل إدارة الكمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية، ورسم السياسة البيئية والصحة العامة والسياسة التعليمية والتربوية ورسم سياسة الموارد المائية.

اما ما يتعلق بقضية تقاسم الثروة النفطية والغاز بين الحكومة الاتحادية والاقليم والمحافظات المنتجة وغير المنتجة.. فإن تقاسم الثروة يجب ان يكون واضحا وصريحا بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، والا قد يستتبع ذلك نشوب النزاعات وعدم الاستقرار ومن هنا نصت المادة ١١٠ من الدستور على موضوع تقاسم الثروة على النحو الآتي:

تقوم الحكومة الحالية بادارة (النفط والغاز) المستخرج من حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة. وهذا يعني ان الحقول الجديدة لن تدخل في هذه الإدارة وانما تكون من اختصاصات الأقاليم أو المحافظات المنتجة، وان الثروات الطبيعية الاخرى مثل الثروة المائية والحيوانية والسمكية واليورانيوم وغيرها فهي من حصة الاقاليم أو المحافظة المنتجة وحدها.

ان النفط والغاز يجري تقاسم عائداته بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة قبل وبعد النظام السابق وبما يحقق التنمية المتوازنة في البلاد، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من الدستور على قيام الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً، برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، وهذا يعني ان الأقاليم أو المحافظات غير المنتجة لا دخل لها في عملية رسم هذه السياسة لانها غير منتجة. الا ان لها حصة من عائدات النفط والغاز وتوزع عن طريق الحكومة الاتحادية.

واخيراً وإذ ان الفيدرالية شكل حضاري لانظمة الحكم الدستورية- فتكون فكرتها ومبادئها محوراً من محاور الصراع بين القوى السياسية الرئيسة. محوراً للنقاش والحوار، إذ مازال البعض من يضع الطائفية بديلاً للفيدرالية مما يتنافى مع الفيدرالية التي جاءت لحل مشكلات الشعوب ومشاركتها في حكم نفسها وفق مبادئ الديمقراطية ونص الدستور.

خارطة العراق الاقليمية

الناخبون العراقيون صوّتوا لصالح الدستور العراقي الذي نصّ على العراق الفيدرالي